

بلاغ صحفي

في إطار الأنشطة التي تقوم بها اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في مجال التعاون الدولي، شاركت هذه الأخيرة للمرة الثالثة على التوالي في الحملة الدولية المسماة Internet Sweep Day وذلك تحت إشراف مجموعة GPEN (شبكة أنشأت بمبادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل تعزيز التعاون الدولي فيما يخص حماية الحياة الخاصة والمعطيات ذات الطابع الشخصي). ويشارك سنويا في هذه الحملة حوالي ثلاثون سلطة لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وذلك من أجل تقييم مدى احترام المواقع الإلكترونية والتطبيقات الخاصة بالهواتف النقالة للحياة الخاصة والمعطيات ذات الطابع الشخصي.

ترتكز هذه الحملة، التي تمت مباشرتها من 22 إلى 26 من شهر ماي 2017، على دراسة الآليات المعتمدة من طرف المسؤولين على المواقع الإلكترونية من أجل تمكين مستعمليها من التحكم في معطياتهم الشخصية خاصة في المجالات التالية: التعليم والصحة والتسويق الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي...

وفي هذا الصدد، ومن أجل ضمان نجاعة هذه العملية فقد ارتأت سلطات الحماية المشاركة الاعتماد على استمارة موحدة تهدف إلى التحقق من مجموعة من العناصر نذكر منها:

- وجود ووضوح وجودة البند المتعلق بحماية المعطيات الشخصية.
- احترام الحق في الإخبار (هوية المسؤول عن المعالجة، الغاية من المعالجة، الفئات التي ترسل إليها المعطيات...).
- إجراءات الحصول على الرضى المسبق لمتصفح المواقع الإلكترونية.
- إجراءات حذف المعطيات الشخصية لتمكين الأشخاص المعنيين من ممارسة الحق في التعرض.
- احترام الحق في الولوج إلى المعطيات الشخصية.

من جهتها، فقد سخرت اللجنة الوطنية يوم 23 ماي 2017، اثني عشر من مراقبيها المحلفين من أجل مراقبة 30 موقعا إلكترونيا لشركات مغربية. تجدر الإشارة إلى أن المغرب هو البلد الإفريقي والعربي والإسلامي الوحيد المشارك في هذه التظاهرة العالمية التي تشارك فيها عادة سلطات حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي من أوروبا وأمريكا وآسيا وأوقيانوسيا.

وفي الأخير، ستقوم مجموعة GPEN بتجميع المعطيات المحصل عليها من طرف السلطات المشاركة وذلك قصد تحليلها، وستنشر النتائج في شهر شتنبر المقبل. ستمكن هذه المبادرة من تحديد الممارسات الفضلى التي تخول لمتصفح المواقع الإلكترونية التحكم في معطياتهم الشخصية بشكل يضمن حماية حياتهم الخاصة ومعطياتهم الشخصية.